خلال قمة قطر التجارية إلكترونيًا.. الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة:

القطاع المصرفي القطري قادر على الصمود أمام «كوفيد- 19»

الدوحة - لوسيل

انطلقت فعاليات قمة قطر التجارية إلكترونيًا تحت شعار «التحوّل إلى اقتصاد قادر على الاكتفاء الذاتي في خضم جائحة كورونا». وخلال القمة، ألقى الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، كلمة حول «نمو القطاع المصرفي في قطر 2020: الاستفادة من مرونة الاقتصاد القطري» وذلك بتاريخ 24 نوفمبر 2020.

وسلط الدكتور/ سيتارامان في كلمته الضوء على الاقتصاد القطري، حيث قال: «من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد القطري بنسبة 4,5% في عام 2020 وأن يتعافى بنسبة 2,5% في عام 2021. وفي قطاع الهيدروكربونات، ستزيد المرحلة الأولى من مشروع توسعة حقل الشمال من الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 77 مليون طن سنويًا إلى 110 ملايين

■ الدكتور سيتارامان

طن سنويًا. ومن المقرر أن تعمل المرحلة الثانية من مشروع التوسعة، المعنية بتطوير القطاع الجنوبي لحقل الشمال، على زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 110 ملايين طن سنويًا إلى 126 مليون طن سنويًا. ويمكن أن يساهم ذلك في النمو الاقتصادي وتعزيز عمليات الإقراض في قطر. ويُشار إلى أن حجم التجارة في قطر قد تجاوز 100 مليار دولار في عام 2019 فيما ساهمت آسيا بنسبة 80% من صادراتها». وفيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها دولة قطر في خضم جائحة كوفيد-19، قال الدكتور/ سيتارامان: «باعت قطر سندات بقيمة 10 مليارات دولار في أبريل 2020. وقدمت فائدة توازي 300 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية لشريحة سندات لأجل خمس سنوات بقيمة ملياري دولار، و305 نقاط أساس فوق نفس المقياس لشريحة سندات لأجل عشر سنوات بقيمة ثلاثة مليارات دولار، و4,4 بالمائة لشريحة سندات لأجل 30 عاما. وقد اتخذ مصرف قطر المركزي سلسلة من الإجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا وتشمل تلك الإجراءات تأجيل سداد القروض والالتزامات الخاصة بالقطاعات والشركات المتضررة من هذه الجائحة، وتقديم ضمانات للبنوك المحلية عبر برنامج الضمان الوطني لدعم القطاع الخاص. ويقترب معدل الإقراض من 7% منذ بداية العام وحتى الربع الثالث من عام 2020. وقد بلغ معدل نمو الإقراض حتى الربع الثالث 2020 في القطاع الحكومي 4,7% في حين أنه بلغ في قطاع العقارات 4,1%، وقطاع الاستهلاك 4,6%، وقطاع المقاولات 10%، وقطاع الخدمات 12,4% وقطاع التجارة 12%. هذا وقد بلغ معدل النمو في الودائع 3,6% كما ارتفع حجم المعروض النقدي خلال هذا العام. وقد أظهر القطاع المصرفي القطري مرونة وقدرة فائقة على مواجهة هذه الجائحة والفضل في ذلك يعود إلى الإجراءات التي اتخذها المصرف». وقد سلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على التطورات التي يشهدها القطاع غير الهيدروكربوني في قطر قائلا: إن ميناء حمد الذي افتتح في سبتمبر 2017 به محطة شحن بضائع بطاقة استيعابية تبلغ 1,7 مليون طن سنويا. وقد ساهم ذلك في تطوير التجارة والبنية التحتية في قطر.